



كلمة السيدة آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

المؤتمر الدولي العاشر حول حقوق الإنسان وقوانين الانتخابات
الانتخابات وحقوق الإنسان في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي

مراكش

22-23 ماي 2026

السيد رئيس أكاديمية الريادة للتكوين المتقدم

Dr Antonio Sorela

السيد الكاتب العام لرئاسة النيابة العامة

السيد مدير الحريات بوزارة الداخلية

Señoras y señores magistrados, actores de los derechos humanos

الحضور الكريم

Quisiera comenzar dando la bienvenida a la distinguida audiencia, así como a los colegas de varios países de América Latina y del Reino de Marruecos,

Durante dos días , vamos a compartir con los defensores de los derechos humanos y los magistrados, preocupaciones de carácter jurídico y de derechos humanos , con las elecciones en la era de la digitalización y la inteligencia artificial,

Bienvenidos à todas y todos

أود، في مستهل هذا اللقاء، أن أتوقف، عند جوهر لقائنا اليوم، وسياقه، وأسئلته الكبرى:

موضوع براهنية ملحة.. مكان برمزية خاصة... اختبار بنيوي... ورهان مستقبلي.

✓ مراكش؛ حاضرة برمزية تاريخية كفضاء للتلاقح وتداول الأفكار.

✓ موضوع يرتبط بصورة مباشرة بمستقبل فعالية الحقوق والحريات الأساسية.

✓ اختبار غير مسبوق أمام ديمقراطياتنا؛ فيما أن ننجح في المواكبة، أو أن نجد أنفسنا أمام واقع يصاغ بوتيرة أسرع من قدرتنا على الفهم والتنظيم.

✓ رهان أن تظل حقوق الإنسان وحرية الاختيار وحماية المجال العمومي في قلب ديناميات مجتمعاتنا.

يسرني أن أرحب بكم بمدينة مراكش، التي عكست عبر تاريخها، فضاء عموميا مفتوحا للتداول وتلاقح الأفكار .

وإذ نستحضر رمزية الفضاء العمومي المشترك، فإننا نستحضر في الآن ذاته راهنيه وخطورة التحولات التي تطرحها التطورات الرقمية والتكنولوجية المتسارعة، خاصة فيما يتعلق بعزل الأفراد والمجموعات داخل «فقاعات رقمية» مغلقة وبالتضليل المتزايد.

أصبح اليوم، الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. إنها تُغيّر طرق تواصلنا، عملنا ووصولنا إلى الخدمات. تؤثر أيضًا في كيفية مشاركتنا في الحياة العامة.

وتغير كذلك ممارسة حقوق الإنسان... وأحيانًا حتى تقييدها.

ندرك أن هذه التقنيات تمثل فرصة هائلة لتحسين الولوج إلى الحقوق، وجعل الخدمات العمومية أكثر فعالية، وتعزيز الإدماج، وفتح مجالات جديدة للمشاركة.

لكنها قد تؤدي أيضًا إلى عدم المساواة، وإضعاف الحريات الأساسية، وتعرض الأفراد لمخاطر جديدة.

الفضاء الرقمي، أصبح، اليوم، فضاءً عمومياً ومحورياً في الحياة العامة.

نقف اليوم، السيدات والسادة، أمام تحولات بنيوية تضع مفهوم الديمقراطية التمثيلية أمام اختبارات غير مسبوقة، وإن كان المجال العمومي، في صيغته التقليدية، فضاءً مادياً مرئياً، قابلاً للرصد والتنظيم، فإن جزءاً كبيراً من النقاش العمومي، انتقل وبتزايد، يوماً عن يوم، إلى فضاءات رقمية.

جمع مكثف للبيانات واستغلالها وتوجيهها، يطرح تحديات حول حرية الاختيار واستقلالية الأفراد والحق في الخصوصية.

إنها فضاءات لا تخضع لمنطق الحدود ولا لآليات التنظيم ولا يمكن تقييدها بالقانون، تدير النقاش العمومي عبر خوارزميات تحدد شروط الوصول إلى المعلومة، وتؤثر على العلاقة بين المواطن والفضاء العام وفي طبيعة النقاش العمومي ذاته.

وتعرف البنية الديمقراطية بذلك، أشكالاً متسارعة من التفكك تحت تأثير الثورة الرقمية. انتقلنا من فضاء عمومي مرئي وواضح إلى ما يمكن وصفه بـ "فضاءات عمومية متوازية"، تتعايش دون أن تتقاطع إلا نادراً، وتنتج سرديات سياسية متباينة تفتقر إلى المرجعيات المشتركة، وأشكال جديدة من التأثير العابر للحدود، حيث باتت الفضاءات الرقمية تتيح لفاعلين

خارجيين، أفراداً أو حتى شبكات غير نظامية، إمكانيات التضييل والتأثير في النقاشات العمومية، والتأثير في المسارات الانتخابية ذاتها، وأحياناً تشويه مصداقية أو نتائج الانتخابات.

وإذا كانت التحولات الرقمية قد أعادت رسم محددات تداول الخطاب المجتمعي، فإن الذكاء الاصطناعي اليوم، يمثل منعطفاً نوعياً يمس البنية الجوهرية للفعل الديمقراطي، بما يوفره من إمكانيات صعبت التمييز بين الحقيقي والمصطنع، وسهلت حملات التضييل والتشويه، وصارت بالتالي تحدياً يمس الثقة المجتمعية، ومرجعيات التحقق، والأسس التي يقوم عليها النقاش العمومي .

لا يتعلق الأمر بالحضور الكريم، في نظرنا بظواهر منفصلة، بل بيئة متكاملة تعيد تشكيل المجال العام من أساسه. فالفضاء الرقمي والشبكات الاجتماعية وفرت البنية التحتية للتفكك وانتشار سرديات التأثير والاستقطاب، بينما يوفر الذكاء الاصطناعي اليوم البنية التي تيسر توليد المعلومات، بما فيها المضللة، وتوجيه الرأي العام.

تضعنا هذه البيئة، كفاعلين في مجال حقوق الإنسان، أمام تحدٍ غير مسبوق مرتبط بحماية شروط المشاركة السياسية الحرة في سياق يتم فيه تشكيل الوعي الجماعي عبر أنظمة خوارزمية معقدة وغير شفافة، داخل فضاء مرتبط بمخاطر الاستقطاب واختزال المواقف في ثنائيات متضادة، وتحويل القضايا العمومية إلى سرديات مبسطة ومشحونة بالانفعالات.

إننا، الحضور الكريم، كهيئة مسؤولة عن ملاحظة الانتخابات واعتماد الملاحظين انكبنا على فهم التحولات وإدماجها ضمن رؤية حقوقية ومؤسسية متوازنة. وشكلت محطة انتخابات 2021 لحظة دالة في هذا المسار، من خلال إدماج عمليات تحليل الخطاب الرقمي وتتبع ديناميات انتشار المعلومات وفهم أنماط التأثير داخل الفضاءات الرقمية، وتتبع التفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي، واعتماد تقنية "Listening" لرصد ديناميات المشاركة .

وسنواصل جهودنا، الحضور الكريم، خلال الانتخابات التشريعية لشتبر 2026، لتجويد الملاحظة، بتطوير آليات التدقيق وتعزيز قدرات الملاحظين بما فيها رصد المؤشرات المبكرة للمخاطر، وتحليل المعطيات واستثمارها بشكل منهجي لتحسين فعالية التدخلات والرصد.

إن إمكانات الذكاء الاصطناعي هائلة، لكن مخاطره كذلك كبيرة. فالمعلومات المضللة تُهدد ديمقراطياتنا ومبدأ المساواة. كما أن تقنيات التزييف العميق تُشوِّش الحدود بين الحقيقة والزيف وقد توجه الاختيار كما يمكن أن تؤدي الانحيازات الخوارزمية إلى إعادة إنتاج أشكال التمييز، بل وحتى إلى تضخيمها.. إذ لم تعد البنيات التحتية الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت تؤثر في السلوكيات، وتتحكم في إبراز المحتويات، وتُعيد تشكيل التفاعلات الاجتماعية.

بناء على ذلك، نقترح وثيقة ختامية لمؤتمرنا، نسجل من خلالها انشغالاتنا وإحداث فضاء حوار منتظم يجمع بين فاعلين وباحثين من مناطق تنتمي لدول الجنوب العالمي.

وقد يشكل هذا الفضاء، إطارا للنقاش والتلاقي وتطوير مقاربات مشتركة لتعزيز المقاربات الحقوقية في مواجهة التحولات التكنولوجية المتسارعة.

إن الرهان الحقيقي، السيدات والسادة، في القدرة على تطهيرها ضمن أفق حقوقي واضح، يعيد وضع الإنسان في قلب المسارات الديمقراطية، ويضمن أن تبقى الحرية والمساءلة والشفافية أسس الممارسة السياسية حتى في الفضاءات الرقمية.

انشغالنا لا يكمن في مقاومة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، إننا مقتنعون بأنهما قد يشكلان رافعة حقيقية للتقدم الإنساني، إذا تم تطهيرها بمنظومة قيمية واضحة تضمن حماية الحقوق، بدءا بتصميم الأنظمة والخوارزميات، مروراً بتطويرها واستخدامها، ووصولاً إلى تقييم آثارها الحقوقية والاجتماعية.